

• النوع السادس والثلاثون :

معرفة مختلف الحديث ، وحكمه

هَذَا مِنْ أَهَمِّ الْأَنْوَاعِ ، وَيُضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَتِهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الطَّوَائِفِ .

وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا ، فَيُوقَفُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُرْجَحَ أَحَدُهُمَا .

وَأِنَّمَا يَكْمُلُ لَهُ الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ، وَالْأَصُولِيُّونَ الْغَوَاصُّونَ عَلَى الْمَعَانِي .

وَصَنَّفَ فِيهِ «الإمام الشافعي» ، وَلَمْ يَقْصِدْ ﷺ اسْتِيفَاءَهُ ، بَلْ ذَكَرَ بُحْلَةً يُنَبِّهُ بِهَا عَلَى طَرِيقِهِ ، ثُمَّ صَنَّفَ فِيهِ «ابن قتيبة» ، فَأَتَى فِيهِ بِأَشْيَاءَ حَسَنَةٍ وَأَشْيَاءَ غَيْرِ حَسَنَةٍ ؛ لِكُونَ غَيْرِهَا أَوْلَى وَأَقْوَى ، وَتَرَكَ مُعْظَمَ الْمُخْتَلَفِ ، وَمَنْ جَمَعَ مَا ذَكَرْنَا لَا يُشْكَلُ عَلَيْهِ إِلَّا النَّادِرُ فِي الْأَخْيَانِ .

(النوع السادس والثلاثون : معرفة مختلف الحديث ، وحكمه :

هذا من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف .

وهو : أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فيوقف بينهما ، أو

يرجح أحدهما) . فيعمل به دون الآخر .

(وإنما يكملُ له الأئمةُ الجامعون بين الحديثِ والفقهِ ، والأصوليون الغَوَاصُّون على المعاني) الدقيقة .

(وصنَّف فيه «الإمامُ الشَّافِعِيُّ» رَحِمَهُ اللهُ ، وهو أوَّل مَنْ تكَلَّمَ فيه ، (ولم يقصد رَحِمَهُ اللهُ استيفاءه) ولا أفردَه بالتأليفِ ، (بل ذَكَرَ جملةً) منه في كتاب «الأم»^(١) (يُنَبِّهُ بها على طريقه) أي : الجمع في ذلك .

(ثم صنَّف فيه ابنُ قتيبةَ ، فأتى فيه بأشياءَ حسنةَ ، وأشياءَ غيرَ حسنةَ) قَصَرَ فيها باعه ، (لكون غيرها أوْلَى وأقْوَى) منها ، (وتركَ معظمَ المختلفِ) .

ثم صنَّف في ذلك ابنُ جرير ، والطحاويُّ كتابه «مُشْكِلُ الآثار» .
وكان ابنُ خزيمةَ مِنْ أحسنِ الناسِ كلامًا فيه ، حتى قال : لا أعرفُ حديثين مُتضادَّين ، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما^(٢) .

(ومَنْ جَمَعَ ما ذَكَرنا) من الحديث ، والفقه ، والأصول ، والغوصِ على المعاني الدقيقة (لا يُشكِلُ عليه) مِنْ ذلك (إلا النادرُ في الأحيان) .

* * *

وَالْمُخْتَلَفُ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، فَيَتَعَيَّنُ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا .

(١) وهو كتاب «اختلاف الحديث» ، فهو جزء من كتاب «الأم» .

انظر : «شرح العراقي لألفيته» (١/٣٠٢) .

(٢) «الكفاية» (ص : ٦٠٦) .

وَالثَّانِي : لَا يُمَكِّنُ بَوَاجِهِ ، فَإِنْ عَلِمْنَا أَحَدَهُمَا نَاسِخًا قَدَّمَائَهُ ،
وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُهُ طَهَارَةُ الْقُلْتَيْنِ ، تَغْيِيرُ أَمِّ لَا ، وَالثَّانِي ظَاهِرُهُ طَهَارَةُ
غَيْرِ الْمَتَغَيَّرِ ، سَوَاءٌ كَانَ قُلْتَيْنِ أَمْ أَقْلًا ، فَخُصَّ عَمُومُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ .
وَفِي غَيْرِهَا : حَدِيثٌ : « لَا يُورِدُ مُنْرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ »^(٤) ، وَ« فَرَّ مِنْ
الْمَجْذُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ »^(٥) ، مَعَ حَدِيثٍ : « لَا عَذْوَى ، وَلَا طَيْرَةٌ »^(٦) ،
وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ .

(والمختلف قسمان :

أحدهما : يمكن الجمع بينهما) بوجه صحيح ، (فيتعين) ولا يُصارُ
إلى التعارض ، ولا النسخ ، (ويجب العمل بهما) .

وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ : حَدِيثٌ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ
يَحْمِلِ الْخَبَثَ »^(١) .

وَحَدِيثٌ : « خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَنْجَسُهُ [شَيْءٌ] »^(٢) ، إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ
أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ »^(٣) .

فَإِنَّ الْأَوَّلَ ظَاهِرُهُ طَهَارَةُ الْقُلْتَيْنِ ، تَغْيِيرُ أَمِّ لَا ، وَالثَّانِي ظَاهِرُهُ طَهَارَةُ
غَيْرِ الْمَتَغَيَّرِ ، سَوَاءٌ كَانَ قُلْتَيْنِ أَمْ أَقْلًا ، فَخُصَّ عَمُومُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ .

وَفِي غَيْرِهَا : حَدِيثٌ : « لَا يُورِدُ مُنْرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ »^(٤) ، وَ« فَرَّ مِنْ
الْمَجْذُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ »^(٥) ، مَعَ حَدِيثٍ : « لَا عَذْوَى ، وَلَا طَيْرَةٌ »^(٦) ،
وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ .

(١) أخرجه ابن ماجه (٥١٧) .

(٢) ليس في «م» . (٣) أخرجه ابن ماجه (٥٢١) بنحوه .

(٤) أخرجه البخاري (١٧٩/٧) ، ومسلم (٣٢/٧) .

(٥) أخرجه أحمد (٤٤٣/٢) .

(٦) أخرجه البخاري (١٧٤/٧) ، ومسلم (٣٢/٧) .

وقد سلك الناس في الجمع مسالك :

أحدها : أنَّ هذه الأمراض لا تُعدي بطبعتها ، لكنَّ الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مَرَضه ، وقد يتخلف ذلك عن سببه ، كما في غيره من الأسباب .

وهذا المسلك هو الذي سلكه ابن الصلاح^(١) .

الثاني : أنَّ نفْي العَدْوَى باقٍ على عمومِهِ ، والأمر بالفرار من باب سدِّ الدرائع ؛ لِئلاَّ يَتَّفَقَ للذي يُخالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى - ابتداءً لا بالعَدْوَى المَنفِيَّة - فيظن أنَّ ذلك بسبب مُخالطته ، فيعتقد صحَّة العَدْوَى ، فيقع في الحرج ، فأمر بتجنبه حسماً للمادة .

وهذا المسلك هو الذي اختاره شيخ الإسلام .

الثالث : أنَّ إثبات العَدْوَى في الجُذَام ونحوه مخصوص من عموم نفْي العَدْوَى ، فيكون معنى قوله : « لا عَدْوَى » أي : إلَّا من الجُذَام ونحوه ، فكأنَّه قال : لا يُعدي شيء شيئاً إلَّا فيما تقدَّم تبينني له أنَّه يُعدي .

قاله القاضي أبو بكر الباقلاني .

الرابع : أنَّ الأمر بالفرار رعايةً لخاطر المجذوم ؛ لأنَّه إذا رأى الصحيح تَعْظُم مُصِيبَتُهُ وتزداد حَسْرَتُهُ ، ويؤيِّدُه : حديث : « لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْذُومِينَ »^(٢) فَإِنَّه محمولٌ على هذا المعنى .

(١) « علوم الحديث » (ص : ٢٨٥) . (٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٤٣) .

وفيه مسالكٌ أُخَرُ .

(و) القِسْمُ (الثاني : لا يمكنُ) الجمعُ بينهما (بوجه ؛ فإن عَلِمْنَا أحدهما ناسخًا) بطريقٍ مِمَّا سَبَقَ (قَدَمناه ، وإلا عملنا بالراجح) مِنْهُمَا (كالترجيح بصفات الرواة) أي : كَوْنُ رِوَاةٍ أَحَدِهِمَا أَتَقَرَّ وَأَحْفَظُ ، أو نحو ذلك مِمَّا سَيَذَكُرُ ، (وكثرتهم) في أحدِ الحديثين (في خمسين وجهًا) مِنَ المُرجَّحات ، ذَكَرَهَا الحازمي في كتابه «الاعتبار في النسخ والمنسوخ»^(١) ، ووصلها غيره إلى أكثر من مائة ، كما استوفى ذلك العراقي في «نُكَّتِهِ»^(٢) .

● وقد رأيتها مُنْقَسِمَةً إلى سبعة أقسام :

الأول : الترجيحُ بحالِ الراوي ، وذلك بِوُجُوهِ :

أحدها : كثرةُ الرواة ، كما ذَكَرَ المُصَنِّفُ ؛ لأنَّ احتمالَ الكذبِ والوهمِ على الأكثرِ أبعدُ مِنْ احتمالِهِ على الأقلِّ .

ثانيها : قِلَّةُ الوَسَائِطِ ، أي : علُوُ الإسنادِ ، حيثُ الرجالُ ثقاتٌ ؛ لأنَّ احتمالَ الكذبِ والوهمِ فيه أقلُّ .

ثالثها : فِقْهُ الرَّاوي ، سواءَ كَانَ الحديثُ مرويًا بالمعنى أو اللَّفْظِ ؛ لأنَّ الفقيهَ إِذَا سَمِعَ ما يمتنعُ حَمْلُهُ على ظاهِرِهِ بَحَثَ عنه ، حتَّى يطلعَ على ما يزولُ به الإشكالُ ، بخلافِ العامِّي^(٣) .

(٢) «التقييد» (ص : ٢٨٦ - ٢٨٩) .

(١) (ص : ١٥ - ٤٠) .

(٣) في «ص» : «العابد» .

رابعها : عِلْمُهُ بِالنَّحْوِ ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ بِهِ يَتِمَكَّنُ مِنَ التَّحْفِظِ عَنْ مَوَاقِعِ الزَّلَلِ ، مِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ غَيْرُهُ .

خامسها : عِلْمُهُ بِاللُّغَةِ .

سادسها : حِفْظُهُ ، بِخِلَافِ مَنْ يَعْتَمِدُ عَلَى كِتَابِهِ .

سابعها : أَفْضَلِيَّتُهُ فِي أَحَدِ الثَّلَاثَةِ ، بِأَنْ يَكُونَ فَاقِيهَيْنِ ، أَوْ نَحْوِيَيْنِ ، أَوْ حَافِظَيْنِ ، وَأَحَدُهُمَا فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ .

ثامنها : زِيَادَةُ ضَبْطِهِ ، أَيِ : اعْتِنَاؤُهُ بِالْحَدِيثِ وَاهْتِمَامُهُ بِهِ .

تاسعها : شُهْرَتُهُ ؛ لِأَنَّ الشُّهُرَةَ تَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الْكَذِبِ ، كَمَا تَمْنَعُهُ مِنَ ذَلِكَ التَّقْوَى .

عاشرها إِلَى الْعَشْرِينَ : كَوْنُهُ وَرِعًا ، أَوْ حَسَنَ الْإِعْتِقَادِ - أَيِ : غَيْرِ مُبْتَدِعٍ - ، أَوْ جَلِيسًا لِأَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، أَوْ أَكْثَرَ مَجَالَسَةٍ لَهُمْ ، أَوْ ذَكَرًا ، أَوْ حُرًّا ، أَوْ مَشْهُورَ النَّسَبِ ، أَوْ لَا لَبْسَ فِي اسْمِهِ بِحَيْثُ يُشَارِكُهُ فِيهِ ضَعِيفٌ وَضَعْبٌ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا ، أَوْ لَهُ اسْمٌ وَاحِدٌ ، وَلِذَاكَ أَكْثَرُ أَوْ لَمْ يَخْتَلَطْ ، أَوْ لَهُ كِتَابٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ .

حادي عشرينها : أَنْ تُثَبَّتَ عِدَالَتُهُ بِالِاخْتِبَارِ^(١) ، بِخِلَافِ مَنْ تُثَبَّتُ بِالتَّزْكِيَةِ ، أَوْ الْعَمَلِ بِرَوَايَتِهِ ، أَوْ الرِّوَايَةِ عَنْهُ إِنْ قُلْنَا بِهِمَا .

ثاني عشرينها إِلَى سَابِعِ عَشْرِينَها : أَنْ يَعْمَلَ بِخَبْرِهِ مَنْ زَكَّاهُ ، وَمَعَارِضُهُ

(١) فِي «ص» : «بِالِاخْتِبَارِ» .

لم يعمل به مَنْ زكَّاه ، أو يُتَّفَقَ على عدالته ، أو يذكر سبب تعديله ، أو
يكثُر مُزَكُّوه ، أو يكونوا عُلماء ، أو كَثِيرِي الفَحْصِ عن أحوالِ الناسِ .

ثامن عشرينها : أن يكونَ صاحبَ القصةِ ، كتقديمِ خبر أم سلمة زوج
النبي ﷺ في الصَّومِ لِمَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا ، على خبر الفضلِ بنِ العباسِ في
منعِهِ ؛ لأنها أعلمُ منه .

تاسع عشرينها : أن يُباشِرَ ما رواه .

الثلاثون : تأخُرَ إسلامِهِ .

وقيل عكسه ، لقوة أصالة المتقدم ومعرفته .

وقيل : إن تأخَّرَ موته إلى إسلامِ المتأخِّرِ لم يرجح بالتأخير ، لاحتمالِ
تأخُّرِ روايته عنه ، وإن تقدَّم أو علم أنَّ أكثرَ رواياته متقدِّمة على روايةِ
المتأخِّرِ ، رجح .

الحادي والثلاثون إلى الأربعين : كونه أحسنَ سياقا واستقصاء
لحديثه ، أو أقربَ مكانا ، أو أكثرَ ملازمةً لشيخه ، أو سمعَ من مشايخِ
بلده ، أو مُشافها مُشاهدا لشيخه حالَ الأخذِ ، أو لا يجيزُ الروايةَ بالمعنى ،
أو الصحابيُّ من أكابرهم ، أو عليٌّ وهو في الأقضية ، أو معاذٌ وهو في
الحلالِ والحرامِ ، أو زيدٌ وهو في الفرائضِ ، أو الإسنادُ حجازيٌّ ، أو
رواته من بلدٍ لا يَرُضُّون التَّدليسَ .

القسم الثاني : الترجيحُ بالتَّحْمُلِ ، وذلك بوجوه :

أحدها : الوقت ، فيرجح من لم يتحمل الحديث إلا بعد البلوغ على من كان بعض تحمله قبله و بعضه بعده ؛ لاحتمال أن يكون هذا مما قبله ، والمتحمل بعده أقوى لتأهله بالضبط^(١) .

ثانيها وثالثها : أن يتحمل حديثا والآخر عرضا ، أو عرضا والآخر كتابة أو مناولة أو وجادة .

القسم الثالث : الترجيح بكيفية الرواية ، وذلك بوجوه :

أحدها : تقديم المحكي بلفظه على المحكي بمعناه ، والمشكوك فيه على ما عرف أنه مروى بالمعنى .

ثانيها : ما ذكر فيه سبب وروده ، على ما لم يذكر فيه ؛ لدلالته على اهتمام الراوي به ، حيث عرف سببه .

ثالثها : أن لا ينكره راويه ولا يتردد فيه .

رابعها إلى عاشرها : أن تكون ألفاظه دالة على الاتصال ، كـ «حدثنا» و«سمعت» ، أو اتفق على رفعه ، أو وصله ، أو لم يختلف في إسناده ، أو لم يضطرب لفظه ، أو روي بالإسناد وعزي ذاك لكتاب معروف ، أو عزيز والآخر مشهور .

القسم الرابع : الترجيح بوقت ورود ، وذلك بوجوه :

أحدها وثانيها : بتقديم المدني على المكي ، والدال على علو شأن

(١) في «ص» : «للضبط» .

المُصْطَفَى ﷺ ، على الدال على الضعف ، كـ «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا» ^(١) ثم شهرته ، فيكون الدال على العلو متأخرًا .

ثالثها : ترجيح المتضمن للتخفيف ، لدلالته على التأخر ^(٢) ؛ لأنه ﷺ كان يُغْلَظُ في أوّل أمره زَجْرًا عن عادات الجاهلية ، ثم مَالٌ للتخفيف .

كذلك قال صاحبُ «الحاصل» ، و«المنهاج» ، ورَجَّحَ الآمِدِيُّ وابنُ الحاجب وغيرهما عكسه ، وهو تقديم المتضمن للتغليظ ، وهو الحق ، لأنه ﷺ جاء أولاً بالإسلام فقط ، ثم شرّعت العبادات شيئًا فشيئًا .

رابعها : ترجيح ما تحمّل بعد الإسلام على ما تحمّل قبله ، أو شك أنه أظهر تأخرًا .

خامسها وسادسها : ترجيح غير المؤرّخ على المؤرّخ بتاريخ مُتَقَدِّم ، وترجيح المؤرّخ بمقارب لوفاته ﷺ على غير المؤرّخ .

قال الرازي : والترجيح بهذه السّنة - أي : إفادتها للرُّجْحَان - غير قوّة .

القسم الخامس : الترجيح بلفظ الخبر ، وذلك بوجوه :

أحدها إلى الخامس والثلاثين : ترجيح الخاص على العام ، والعام الذي لم يُخَصَّصْ على المُخَصَّص ؛ لضعف دلّالته بعد التخصيص على باقي أفرادِه ، والمُطْلَقِ على ما وَرَدَ على سبب ، والحقيقة على المجاز ،

(٢) في «ص» و«م» : «التأخر» .

(١) أخرجه مسلم (١/٩٠) .

والمَجَازِ المشبه للحقيقة على غيره ، والشرعية على غيرها ، والعرفية على اللغوية ، والمستغني عن الإضمّار ، وما يقل فيه اللبس ، وما اتفق على وضعه لمسمّاه ، والمُومي للعلة ، والمنطوق ، ومفهوم الموافقة على المخالفة ، والمنصوص على حكمه مع تشبيهه بمحل آخر ، والمستفاد عمومته من الشرط والجزاء على النكرة المنفية ، أو من الجَمْع المعرف على «من» و«ما» ، أو من الكل ، وذلك من الجنس المعروف ، وما خطابه تكليفي على الوضعي ، وما حكمه معقول المعنى ، وما قدّم فيه ذكر العلة ، أو دلّ الاشتقاق على حكمه ، والمقارن للتهديد ، وما تهديده أشدّ ، والمؤكد بالتكرار والفصيح ، وما بلغة قريش ، وما دلّ على المعنى المراد بوجهين فأكثر ، أو بغير^(١) واسطة ، وما ذكر معه معارضة^(٢) ، كـ «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» ، والنّص والقول ، وقول قارنه الفعل ، أو تفسير الراوي ، وما قرّن حكمه بصفة على ما قرّن باسم ، وما فيه زيادة .

القسم السادس : الترجيح بالحكم ، وذلك بوجوه :

أحدها : تقديم الناقل على البراءة الأصلية على المقرر لها .

وقيل : عكسه .

ثانيها : تقديم الدال على التحريم على الدال على الإباحة ، أو الوجوب^(٣) .

(٢) في «ص» : «معارضة» .

(١) في «ص» : «وبغير» .

(٣) في «ص» : «والوجوب» .

ثالثها : تقديم الأحوط .

رابعها : تقديم الدال على نفي الحد .

القسم السابع : الترجيح بأمر خارجي :

كتقديم ما وافق ظاهر القرآن ، أو سنة أخرى ، أو ما قبل الشرع ، أو القياس ، أو عمل الأمة ، أو الخلفاء الراشدين ، أو معه مرسَل آخر ، أو منقطع ، أو لم يشعر بنوع قدح في الصحابة ، أو له نظير متفق على حكمه ، أو اتفق على إخراج الشيخان .

فهذه أكثر من مائة مرجح ، وثم مرجحات آخر لا تنحصر ، ومثارها غلبة الظن .

● فوائد :

الأولى : منع بعضهم الترجيح في الأدلة ، قياساً على البيئات ، وقال : إذا تعارضاً لزم التخيير أو الوقف .

وأجيب : بأن مالكا يرى ترجيح البيئتين على البيئتين ، ومن لم ير ذلك يقول : البيئتين مستندة إلى توقيفات تعبديّة ، ولهذا لا تقبل إلا بلفظ الشهادة .

الثانية : إن لم يوجد مرجح لأحد الحديثين توقف عن العمل به حتى يظهر .

الثالثة : التعارض بين الخبرين إنما هو لخلل في الإسناد بالنسبة إلى ظن المجتهد ، وأما في نفس الأمر فلا تعارض .

الرابعة : ما سَلِمَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ فهو مُحَكَّمٌ ، وقد عَقَّدَ له الحَاكِمُ في «علوم الحديث»^(١) بَابًا وَعَدَّهُ مِنَ الْأَنْوَاعِ ، وَكَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «النَّخْبَةِ»^(٢) .

قال الحَاكِمُ : وَمِنْ أَمْثَلِهِ :

حديثٌ : «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُشْبِهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ»^(٣) .

وحديثٌ : «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طُهُورٍ ، وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ»^(٤) .

وحديثٌ : «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَبْدَأُوا بِالْعِشَاءِ»^(٥) ^(٦) .

وحديثٌ : «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ»^(٧) .

قال : وقد صَنَّفَ فِيهِ عِثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ كِتَابًا كَبِيرًا .

* * *

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١٢٩) .

(٢) «نزهة النظر» (ص : ١٠٣) .

(٣) أخرجه مسلم (١٥٨/٦) ، والنسائي (٢١٤/٨) .

(٤) أخرجه مسلم (١٤٠/١) ، والترمذي (١) .

(٥) في «ص» ، و«م» : «بالصلاة» ، خطأ ، وهو على الصواب في كتاب الحَاكِمِ (ص : ١٢٩) .

(٦) أخرجه البخاري (١٧١/١) ، ومسلم (٧٨/٢) .

(٧) أخرجه مسلم (١٣٩/٤) .